مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية
University of Anbar Journal for Humanities
P. ISSN: 1995-8463 E.ISSN: 2706-6673
المجلد ١٨- العدد ٢ – حزيران ٢٠٢١ Volume 18- Issue 2- June 2021

معوقات التكامل الزراعي- الصناعي ورؤية مستقبلية باتجاه طرح الحلول لها في محافظة الانبار

م.م عبدالسلام عارف عبدالرزاق أ.د. صبحي احمد مخلف الدليمي
جامعة الأنبار – كلية التربية للعلوم الإنسانية
ed.subhi.ahmed@uoanbar.edu.iq

DOI
10.37653/juah.2021.171588

تم الاستلام: ٢٠٢٠/٨/٢٠
قبل للنشر: ٢٠٢٠/١٠/٢٧
تم النشر: ٢٠٢١/٦/١

الكلمات المفتاحية
المحاصيل الصناعية
التصنيع الزراعي
معوقات الزراعة والتصنيع الزراعي
التكامل الزراعي

الملخص:

تتعدد المشاكل والمعوقات التي تواجه النشاط الزراعي والتي تحدد توسعه وتطوره افقيا ورأسيا ومنها منطقة الدراسة التي تتميز بانخفاض الانتاج الزراعي والاراضي الصالحة للزراعة والمزروعة فعلا ، لا سيما ضعف انتاج المحاصيل الصناعية ، وعدم الاهتمام بالتصنيع الزراعي لضعف التنمية الصناعية فظهرت مجموعة مشاكل تؤثر على التكامل الزراعي – الصناعي لذلك جاء البحث ومن خلال الدراسة الميدانية ليظهر تلك المعوقات ويطرح الحلول لتكون برنامجا للتخطيط الصحيح ولأصحاب القرار لتحقيق التنمية الزراعية – الصناعية التي تؤدي الى التكامل الزراعي –الصناعي في محافظة الأنبار

obstacle's to agricultural -- industrial integration and it's future vision to words solutions to them in Anbar Governorate

Assistant teacher Abdul S. Aref prof .Dr. Subhi A. Mikhlif
University Of Anbar- College of Education for Humanities

Abstract:
There are many problems and obstacles facing agricultural activity, which determine its expansion and development horizontally and vertically, including the study area, which is characterized by low agricultural production and arable and actually cultivated lands, especially the weak production of industrial crops, and the lack of interest in agricultural industrialization due to the weakness of industrial development, which resulted in a set of problems affecting agricultural-industrial integration Therefore, the research came and through the field study to show these obstacles and put forward solutions to be a program for correct planning and decision-makers to achieve agricultural-industrial development that leads to agricultural-industrial integration in Anbar Governorate

Submitted: 20/08/2020
Accepted: 27/10/2020
Published: 01/06/2021

Keywords:
industrial crops
agricultural
industrlization.

©Authors, 2021, College of Education for Humanities University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المقدمة

كان اساس العمل الصناعي في بداياته معتمداً على تصنيع المنتجات الزراعية وان الصناعة كانت تمد العمل الزراعي بالمعدات والآلات ، اغلب الدول التي تعتمد على الانتاج الزراعي توفر المنتجات الزراعية كمواد خام في العمل الصناعي ، فتزرع محاصيل صناعية لأغراض التصنيع كالمحاصيل الزيتية ومحاصيل الالياف ... الخ ، وتستقطب هذه الصناعات صناعات اخرى كتصنيع العلف للدواجن والماشية ومن ثم التعليب والتغليف كتعليب الزيوت ، وغيرها من اعمال الصناعة التحويلية للمنتجات الزراعية ، واذا اخذنا موضوع الصناعة من جانب اخر وهو دور القطاع الصناعي لتصنيع الاجهزة والمكائن والاسمدة الكيمياوية التي يتطلبها العمل الزراعي لكان ذلك واضحاً في مجال العمل التكاملي بين القطاع الزراعي والصناعي .

يواجه هذا التكامل معوقات عديدة في اغلب الدول ومنها منطقة الدراسة التي تجود فيها زراعة المحاصيل الصناعية ، الا ان أي عمل صناعي يستخدمها كمادة اولية خام لا يوجد له ذكر، هناك معوقات للزراعة كما هي للصناعة ، تعيق عملية التكامل الزراعي- الصناعي .

مشكلة البحث:-

-هل توجد معوقات تعيق التكامل الزراعي - الصناعي في محافظة الأنبار؟ وهل بالإمكان طرح حلول لمعالجتها؟

لتتم **صياغة فرضية** البحث والتي هي :-

-هناك معوقات في الزراعة والصناعة تعيق عملية التكامل الزراعي - الصناعي تحتاج الى حلول في محافظة الأنبار.

هدف البحث:- الكشف عن المعوقات التي تعيق التكامل الزراعي - الصناعي في اقضية محافظة الأنبار وطرح المعالجات لها .

منهجية البحث:- استعمال المنهج العلمي (الإستقرائي) في جمع البيانات والوصفي - التحليلي واستعمال المنهج الكمي- التحليلي في البحث.

حدود منطقة الدراسة:- تحددت الدراسة مكانياً بمحافظة الأنبار التي تقع غرب العراق، ولها حدود دولية مع المملكة العربية السعودية من الجنوب، وسوريا من جهة الشمال الغربي،

والمملكة الهاشمية الأردنية من الغرب، كما تحدّها إدارياً محافظة نينوى شمالاً، ومحافظة صلاح الدين في الشمال الشرقي، وبغداد وبابل وكربلاء شرقاً، والنجف من الجنوب الشرقي، الخريطة (١)، والتي تمتد فلكياً ما بين دائرتي عرض (٣٣'٣٠°، ١٥' ٣٥°) شمالاً وخطي طول (٤٥' ٣٨°، ١٠' ٤٤°) شرقاً، والتي تبلغ مساحتها (١٣٦٦٩٧)كم٢ بنسبة (٣١.٥%) من مساحة العراق البالغة (٤٣٨٣١٧) كم٢.

خريطة (١)موقع محافظة الأنبار من العراق

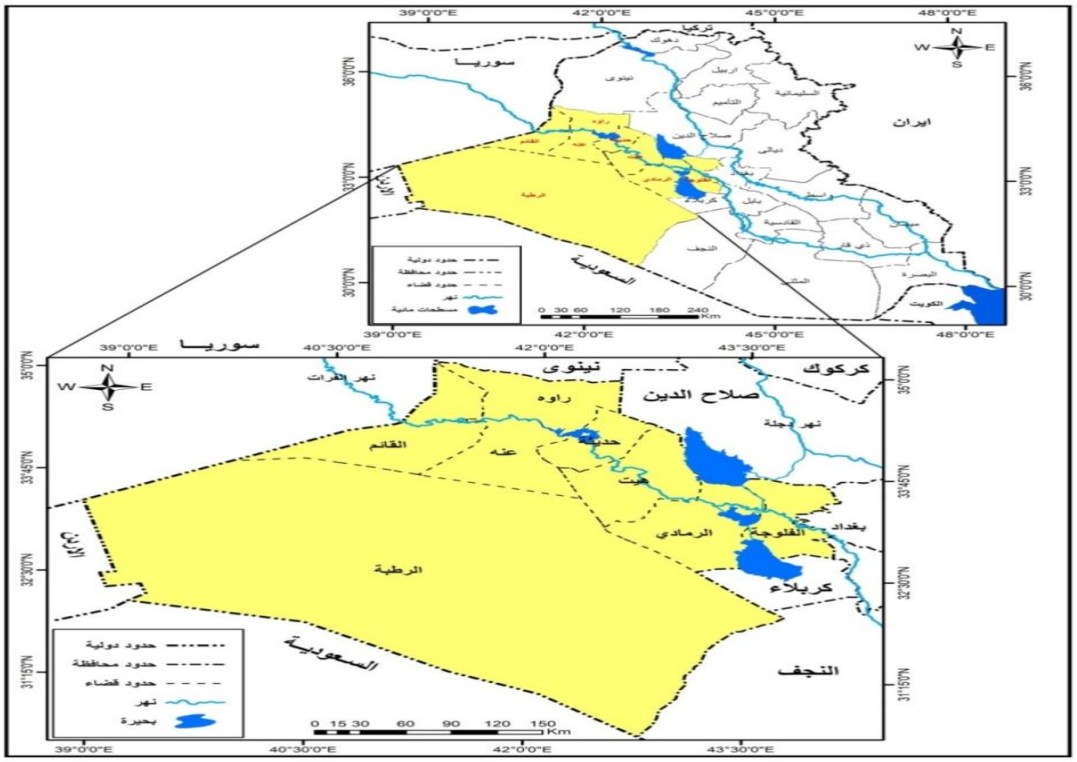

لمصدر/ وزارة الريّ، الهيئة العامة للمساحة، خريطة العراق الإدارية، مقياس ١:١٠٠٠٠٠٠، لعام ٢٠٠٠م.

وتتكون المحافظة من الناحية الإدارية من ثمانية أقضية هي (الرمادي، الفلوجة، هيت،حديثة، عنه، راوة، القائم والرطبة) الخريطة (٢).وتمثلت زمانياً بدراسة معوقات زراعة وتصنيع المحاصيل الصناعية لعام ٢٠١٩م-٢٠٢٠م

خريطة (٢) التقسيمات الإدارية لمحافظة الأنبار

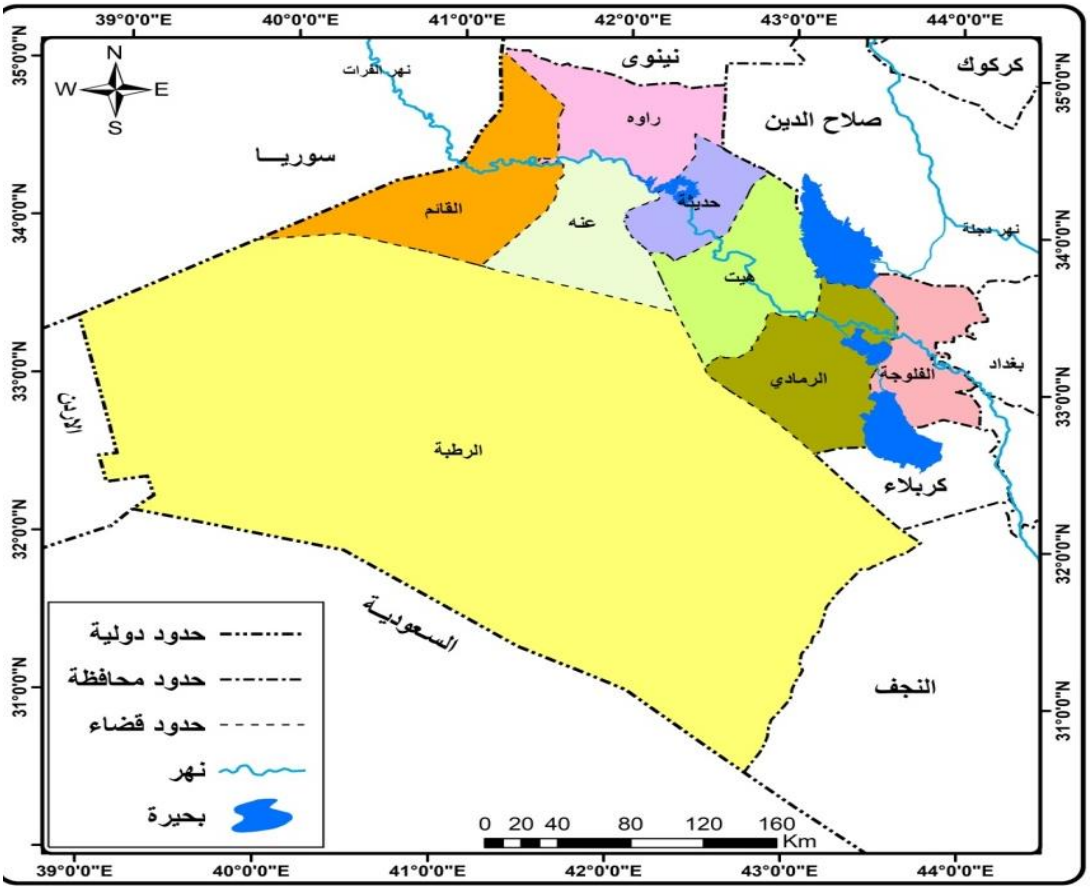

المصدر/ وزارة الموارد المائية، الهيئة العامة للمساحة، خريطة محافظة الأنبار، الطوبوغرافية، مقياس١: ٥٠٠٠٠٠ لعام ٢٠٠

وقد توصل البحث الى جملة **استنتاجات** اهمها تراجع لزراعة المحاصيل الصناعية في محافظة الأنبار وعدم الاهتمام بها كمادة خام في التصنيع الزراعي نتيجة لمجموعة معوقات واهم ما اوصى به البحث من **توصيات** هو ضرورة التوسع في زراعة المحاصيل المختلفة في كافة اقضية المحافظة وحسب طبيعة كل قضاء لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتزويد الصناعة بالمواد الاولية الزراعية التي تجود فيها منطقة الدراسة والتي هي احدى مقومات الصناعة ، لا سيما التصنيع الزراعي لتحقيق التكامل الزراعي–الصناعي . لذا يجد الباحثان ضرورة مناقشة معوقات الزراعة والصناعة التي تعيق التصنيع الزراعي في منطقة الدراسة وطرح الحلول لإيجاد تكامل زراعي – صناعي فيها بعد توزيع استمارة الاستبيان ملحق (١) على عينة الدراسة ، فضلا عن الدراسة الميدانية .

١-١معوقات الزراعة والتصنيع الزراعي والتوجهات المستقبلية لمعالجتها في محافظة الانبار:-

تواجه عملية التنمية الزراعية – الصناعية في محافظة الأنبار المعوقات والمشاكل التي تحتاج الى الحلول وكالاتي:-

١-١-١ مشاكل الموارد المائية : -

المورد المائي في منطقة الدراسة هو نهر الفرات ، الا ان استغلال مياهه في الزراعة غير عقلانية اثر على الاراضي الصالحة للزراعة فالري السيحي مع ارتفاع درجات الحرارة ادى إلى تراكم الاملاح كما في اراضي قضاء الرمادي والفلوجة ، كما ان سوء ادارة شبكات الري وقدمها وتكسرها وعدم تبطينها وكونها مكشوفة اثر سلبياً على وصول المياه إلى الاراضي الزراعية ،اما المياه الجوفية لها اهمية كونها موجودة في منطقة الدراسية كخزانات في الصحراء الغربية(١)، لاسيما في قضاء الرطبة ، التي تصل كمياتها إلى (٩٠٠) مليون م^{٣} سنوياً لتروي مساحات لا تقل عن (٨٥٠٠٠٠ – ١٠٠٠٠٠٠) دونم(٢) في حالة الحفاظ عليها وتنميتها لتطوير الانتاج الزراعي ، اذ انه كلما ابتعدنا عن نهر الفرات يقل تواجد المياه السطحية ، فالمحاصيل الصناعية صيفية بحاجة إلى المياه لانعدام الامطار صيفاً واعتمادها على الري ، لذا نطرح المعالجات والمقترحات الاتية:-

١. اتباع التقنيات الحديثة في الري (الرش والتنقيط) للمحافظة على كميات المياه المستهلكة وترشيد استهلاكها ولتقليل نسبة الملوحة في التربة .
٢. معرفة كميات المياه التي تحتاجها المحاصيل الزراعية وتقنين ذلك بأعداد قاعدة بيانات لها .
٣. عملية نقل المياه من نهر الفرات بأنابيب تمتد إلى المناطق التي تبعد عنه وفي عمق الصحراء لأحياء الاراضي الموجودة هناك وبأسلوب علمي يحقق تنمية زراعية ، وكما اكدت عليه الدراسات العديدة لإعمار الصحراء(٣) .
٤. تحسين شبكات نقل مياه الري بإنشاء قنوات جديدة وتبطين القديمة وتجديدها وابدال القنوات المكشوفة بأنابيب لنقل المياه لمنع تبخر المياه منها .
٥. تحقيق اعلى فائدة من مياه الامطار من خلال حصاد مياه الامطار بطرائق عدة بإنشاء سدود في الوديان لحصر المياه فيها وجعل مياه الامطار تتوجه إلى قنوات لتجميع المياه

ثم ايصالها إلى الاراضي الزراعية ، وبناء سدود ترابية والخطوط الكنتورية واستخدام تقنيات الاستشعار عن بعد لمعرفة المناطق الملائمة لحصاد المياه وهو ما اكدت عليه منظمة (آكساد) بدوراتها المختلفة(٤) .

٦. المحافظة على المياه الجوفية من خلال بناء سدود وتوجيه مياه الامطار إلى مكامن المياه الجوفية وخزاناتها ، وتغذية خزانات المياه الجوفية بالحقن المائي لها من بحيرات التخزين للسدود .

٧. ضرورة توفير المياه وتأمينها للنشاط الصناعي لإتمام عمليات الانتاج الصناعي بمختلف مراحله لتحقيق التنمية الصناعية .

١-١- ٢انتشار الملوحة في التربة :-

تضم منطقة الدراسة أنواعاً عديدة من الترب بحسب ما تظهره الخريطة (٣)، تبلغ مساحتها (١٣٦١٠٥)كم٢ من مساحة منطقة الدراسة الجدول (١) والشكل(١)

خريطة (٣)أصناف التربة في محافظة الأنبار

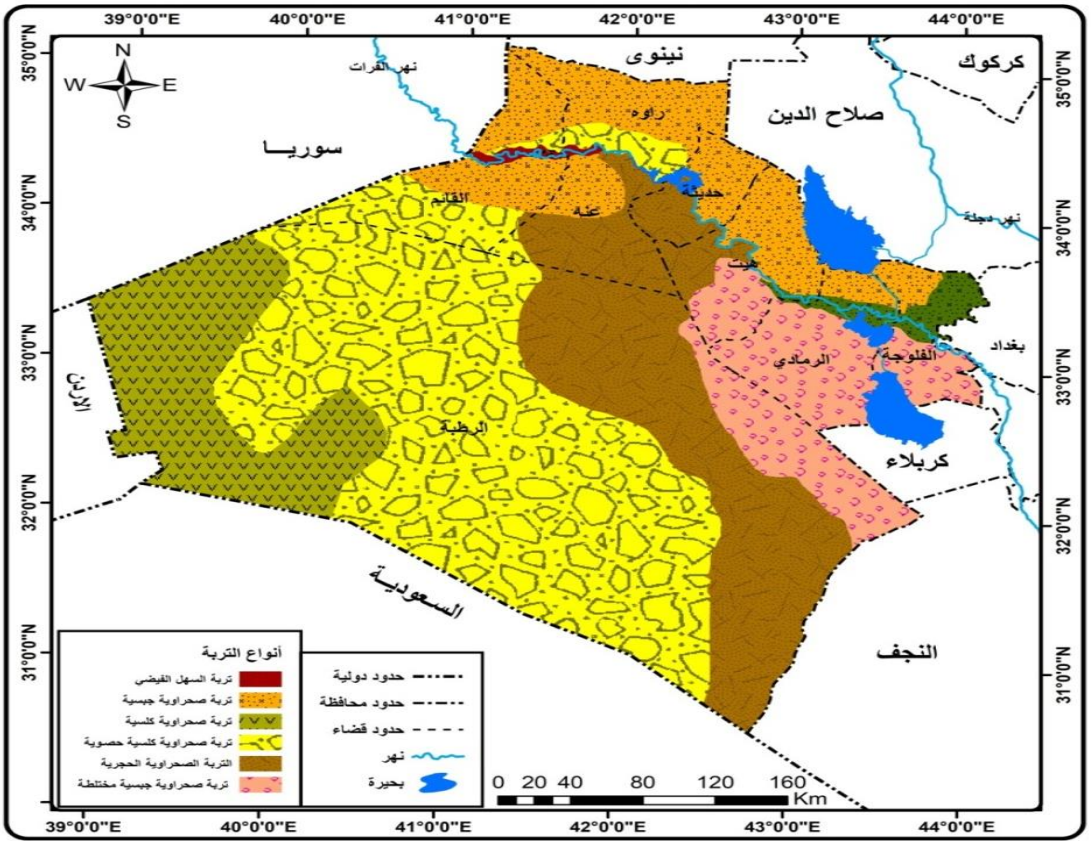

المصدر/ Buringh, p, map soils and soil conditions in Iraq , Baghdad,1960,

جدول (١)مساحة أصناف التربة في محافظة الأنبار بـ كم٢

ت	أصناف التربة	المساحة (كم٢)	النسبة المئوية (%)
	تربة الصحراوية الجافة الكلسية	١٧١٦٣,٩	١٢,٦
	التربة الصحراوية الحجرية	٢٨٢٥٨	٢٠,٨
	التربة الصحراوية الجبسية	١٧١١٣,٩	١٢,٦
	التربة الصحراوية الجبسية المختلطة	١٦٥٤٣,٨	١٢,٢
	التربة الصحراوية الكلسية الحصوية	٥٤٠٢٦,١	٣٩,٨
	تربة السهل الرسوبي	٢٣٤١٠٢	١,٧
	تربة السهل الفيضي	٤٦٤,٤	٠,٣
المجموع		١٣٦١٠٥	١٠٠

المصدر : اعتماداً على برنامج Arc GIS – info v٠ 10

شكل (١)نسب مساحات التربة في محافظة الأنبار

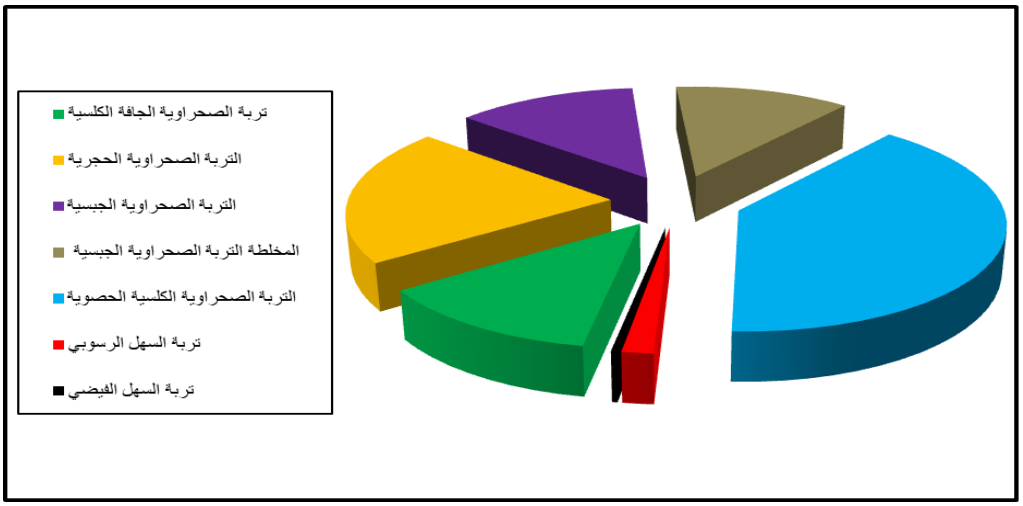

المصدر/ عمل الباحثان اعتماداً على بيانات جدول (١).

لتظهر مشكلة الملوحة في تربة السهل الرسوبي واضحة وهي محدد لسعة الاراضي الزراعية وانخفاض للإنتاجية ، يحدث التملح في التربة بسبب ظروف طبيعية وبشرية كاستواء الارض والري بمياه ترتفع نسبة الملوحة فيها واهمال شبكات الري والصرف(٥) وارتفاع درجات الحرارة ، فضلا عن الري غير الصحيح وعدم استخدام التقنيات الحديثة فيه ، ارتفاع نسبة التبخر التي تؤدي إلى ظهور وترسب الاملاح على التربة ، تختلف نسب التملح بين قضاء وآخر وصلت نسبة الاراضي المملحة في منطقة الدراسة إلى (٥%) من مساحة الاراضي الصالحة للزراعة(٦) ، كما في اراضي قضاء الرطبة وعنة ، تعد مشكلة الملوحة خطرة على الانتاج الزراعي اذ لم تتم معالجتها وكالاتي :-

١. انشاء مبازل زراعية جديدة وتجديد القديمة منها وصيانتها ، للتخلص من الاملاح ، لاسيما ان المبازل المقامة غير كافية .
٢. اجراء غسل للتربة المتملحة وذلك باغداقها بالماء لفترات طويلة حتى تذوب الاملاح ثم تسحب المياه المالحة إلى مبازل الصرف .
٣. استخدام الاسمدة العضوية (السماد الطبيعي والسماد الاخضر) لتقليل الملوحة ورفع خصوبة التربة وزيادة الانتاج .
٤. زراعة التربة بمحاصيل تقاوم الملوحة كالشعير ثم نزرع بمحاصيل اخرى كالمحاصيل الصناعية .
٥. استخدام تقانات الري الحديثة (كالرش والتنقيط) للحفاظ على التربة من المياه الزائدة التي تتحول فيما بعد إلى مياه مالحة (الخاصية الشعرية) للتربة ومن ثم تترسب الاملاح عليها.
٦. اضافة الاسمدة الكيميائية لتجديد خصوبة التربة مثلا السوبر فوسفات الثلاثي والمخصبات النيتروجينية لإعطاء انتاجية عالية للغلة في الدونم الواحد لرفد النشاط الصناعي بالمواد الاولية الزراعية الخام .

١-١-٣مشكلة تخلف القطاع الزراعي- الصناعي واثره على قلة التنوع المحصولي وضعف المحاصيل الصناعية كمواد اولية في التصنيع الزراعي :-

نتيجة لقلة الاهتمام بالنشاط الزراعي - الصناعي في منطقة الدراسة ادى إلى قلة في الانتاج الزراعي ، لاسيما انواع المحاصيل الصناعية والتركيز على محاصيل تحتاجها الدولة كالقمح والشعير ، يشمل التركيب المحصولي المساحات المزروعة بجميع انواع

المحاصيل والتي اهمها محاصيل الحقل والخضر والفاكهة والمحاصيل الصناعية(٧)، اذ ان قلة التنوع المحصولي والتوسع بالزراعة ، هذا يتطلب ما يلي :--

١. التوسع في زراعة المحاصيل المختلفة في كافة اقضية المحافظة وحسب طبيعية كل قضاء لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتزويد الصناعة بالمواد الاولية الزراعية التي تجود فيها منطقة الدراسة والتي هي احدى مقومات الصناعة ، لا سيما التصنيع الزراعي .
٢. ان تربة السهل الرسوبي ضمن منطقة الدراسة خصبة بعد صيانتها مع توافر مياه نهر الفرات مشجعة لزراعة مختلف انواع المحاصيل في الاراضي القريبة من اكتف النهر .
٣. يشمل التنوع المحصولي زراعة انواع المحاصيل الصناعية التي تجود في منطقة الدراسة ، فضلا عن كونها مادة خام للتصنيع الزراعي ، وزراعة محاصيل العلف ومحاصيل الخضراوات وتفعيل دور البيوت البلاستيكية التي توفر لنا محاصيل في اوقات مختلفة السنة.

١-١-٤ مشكلات النقل والتسويق الزراعي :-

تضم محافظة الأنبار مجموعة طرق رئيسة وثانوية خريطة (٤) الا ان المزارعين يواجهون صعوبات في عملية النقل والتسويق للمحاصيل الزراعية إلى مراكز التسوق ، لاسيما بعد الاضرار التي طالت شبكات النقل داخل الاقضية وخارجها متمثلة بالطرق الثانوية والمحلية والريفية بعد العمليات العسكرية منذ عام ٢٠١٤م والتي لازالت اثارها ، كالتخسفات والحفر ووجود الحواجز الكونكريتية و السيطرات على الطريق السريع والرئيس الذي يمتد من بغداد مخترقا المحافظة إلى القائم ، فضلا عن الحوادث الناتجة عن الازدحام والسرعة وان اغلب الطرق داخل الارياف في الاقضية هي غير مبلطة غير صالحة للتنقل اثناء سقوط الامطار وتتميز بكونها ضيقة ، وبما ان طرق النقل هي احدى مقومات قيام الصناعة فهي لا تلبي متطلباتها لضعف هيكلها ، وهي بعيدة عن مناطق استغلال الاراضي الزراعية والتي تتواجد في مناطق صحراوية فطرق منطقة الدراسة لا تحقق ستراتيجية التنمية الاقتصادية الشاملة الزراعية –الصناعية لتحقيق تنمية مكانية في اقضية المحافظة المختلفة كما ان توقف العمل في سكة الحديد اثر سلبا على الانشطة الاقتصادية لتلافي ما سبق يمكن طرح المقترحات الاتية :-

١. اهتمام مديرية الطرق بتبليط الطرق بعد التهجير شملت بعض الطرق دون الاخرى ، فضرورة اكمال العمل فيهاما بين الارياف ومراكز المدن وصيانتها .

٢- ان تطوير الطرق القديمة وفتح طرق جديدة وتوفير وسائط نقل رخيصة توفر امكانية نقل المواد الاولية الزراعية إلى اماكن تصنيعها ونقل المنتجات الصناعية الزراعية إلى اسواقها بمرونة عالية وتعطي دافع لتوطين الانشطة الصناعية ورفع مستوى الانشطة الزراعية ، ولاسيما اذا كانت في الاقضية المتخلفة وفتح ابواب استثمار تنموية للمناطق الزراعية غير المستثمر

خريطة (٤)طرق النقل في محافظة الأنبار

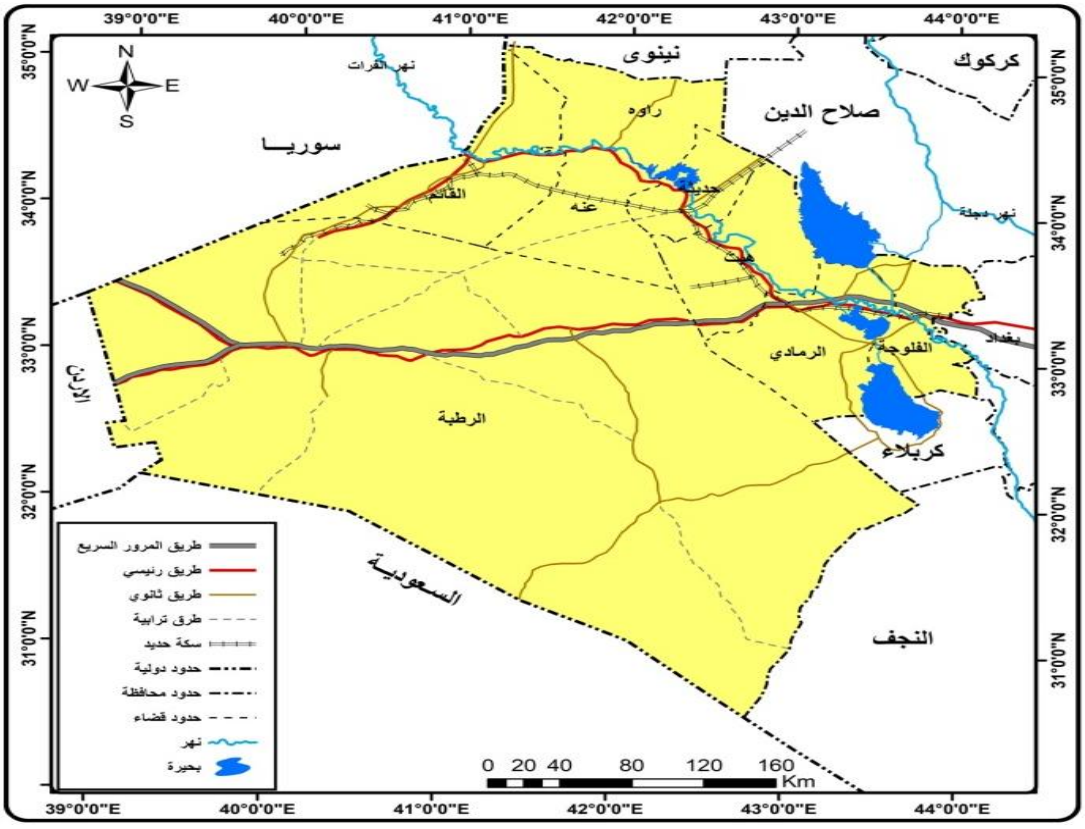

المصدر/وزارة الموارد المائية، الهيأة العامة للمساحة ،خريطة محافظة الأنبار الطوبوغرافية، مقياس ١:٥٠٠٠٠٠،لعام ٢٠٠٧م.

ومن ثم توقيع نشاط زراعي – صناعي يخدم تلك الاقضية والمحافظة تسهيل عمليات التسويق الزراعي من قبل المنافذ و السيطرات .

٢. توفير مخازن مبردة لخزن المحاصيل الزراعة في حالة عدم القدرة على تسويقها إلى خارج المحافظة .

٣. ان وجود نشاط صناعي لتصنيع المحاصيل الزراعية له الاثر الكبير في عمليات تحويل المواد الاولية الخام والمحاصيل الغذائية القابلة للتلف كذلك الالبان إلى منتجات صناعية لا تتلف وتستهلك في أي وقت ، فضلا عن تشجيع الفلاحين في رفد المجمعات الصناعية بمحاصيلهم القابلة للتصنيع كالمحاصيل الصناعية ليسهل عليهم تسويقها داخل المحافظة وبمردود عالي .

٤. اعتماد المزارعون على انفسهم في التسويق الزراعي بدون وجود أي دور للجمعيات الزراعية له اثر سلبي في ان التسويق سيكون غير منظم وعشوائي وترتيب المحاصيل الزراعية التي تسوق وتعبئتها وتصنيفها غير منظمة ، مما يقلل من اسعارها وقيمتها ويعرضها لمنافسة المنتجات المستوردة ، لذا يفضل ان يكون التسويق عن طريق الجمعيات التعاونية أو مراكز مخصصة لتعبئة وتغليف المحاصيل الزراعية ليكون العمل منظما وذو مردود اقتصادي عالي .

١-١-٥ مشاكل ضعف تطبيق التقانات الزراعية الحديثة وتخلف التكنولوجيا الصناعية :

لتحقيق التنمية الاقتصادية سواء كانت زراعية ام صناعية ، لابد من تطبيق التكنولوجيا والتقانات الحديثة لترفع مستوى الاداء والكفاءة، تأتي المشكلة من قلة دعم الدولة ودوائرها الزراعية للفلاحين في تزويدهم بالتقانات الحديثة ، من قلة المرشات والمكننة الزراعية التي اغلبها يتم شرؤاها تجاريا من الاسواق ، مما يزيد الضغط المادي على الفلاح ، وقلة استخدام البذور المحسنة والمبيدات الزراعية والدورة الزراعية ، وغلبة استعمال الاسمدة العضوية مقارنة بالاسمدة الكيميائية(٨) ، لان المردود المالي للفلاح لا يكفي متطلبات الزراعة المتمثلة بالتقانات الحديثة وهذا ما اكدته عينة البحث ،اذ ان(٧٥)% يستخدمون الأسمدة العضوية و (٢٥)% فقط الذين يستخدمون الأسمدة الكيميائية، علما ان المحاصيل الصناعية تحتاج الى اسمدة كيميائية لنموها كما يوضح الجدول (٢) بعض تلك المحاصيل وحاجتها من الأسمدة الكيميائية .

جدول (٢)مدى حاجة بعض المحاصيل الصناعية إلى الأسمدة الكيمائية كغم / دونم

المحصول	يوريا	سوبر فوسفات تلوث	مركب ٢٧×٢٧	مركب ١٨×١٨×١٨
الذرة الصفراء	–	٢٢	٥٥	١١٥
فستق الحقل	٢٢	٦٥	–	–
السمسم	١٠	–	٥٥	–

المصدر / جمهورية العراق، وزارة الزراعة،الهيأة العامة لتدريب والإرشاد الزراعي، توصيات استعمالات الأسمدة الكيميائية، سلسلة الإرشاد الزراعي رقم (١٦)، بغداد، ١٩٨٣، ص١٦.

اما الصناعة فان من أهم متطلبات تحقيق نجاح النشاط الصناعي توافر تكنولوجيا حديثة ومتطورة ،لا سيما ان ما موجود من معامل في منطقة الدراسة تعاني من قلة وتخلف التكنولوجيا الحديثة ،لأحداث تصنيع زراعي يخدم الاقضية ولاستغلال الموارد فيها وبتكاليف اقتصادية منخفضة هو ادخال التكنولوجيا صناعية متقدمة ، من هذا المنطلق يجب ان تعالج المشاكل اعلاه بالاتي :-

١. تشجيع الفلاحون على الزراعة بتجهيز الدولة لمستلزماتهم من تقانات حديثة كالمرشات والمكننة والبذور المحسنة والاسمدة الكيمياوية وغيرها ليكون المردود الاقتصادي مرتفع للفلاح والدولة الاحداث التنمية الزراعية .
٢. تفعيل دور الجمعيات التعاونية بتقديم التسهيلات للفلاحين بتزويدهم بالبذور المحسنة والاسمدة الكيمياوية وتوعيتهم باهميتها وضرورة اتباع الدورات الزراعية بزراعة محاصيل متنوعة كالمحاصيل الصناعية وغيرها .
٣. اقامة دورات تدريبية لتوعية الفلاحين باهمية العلم والتكنولوجيا الحديثة في الزراعة وكيف انها تزيد الانتاج كما ونوعا .
٤. ضرورة ايجاد مراكز بحوث صناعية متطورة مدعمة من قبل الدولة وبالتعاون مع القطاع الخاص لا نجاز بحوث تخدم الصناعة وانجاز اختراعات تكنولوجية وابتكارات ترفع من هيكل الصناعة وتطوره .
٥. للحكومة الدور الكبير في تخصيص الاموال اللازمة لا دخال احدث انواع التكنولوجيا في الصناعات القائمة في منطقة الدراسة أو المراد توطينها مستقبلا لان الصناعة تحتاج إلى رأس مال كبير تحقق التنمية المكانية .

٦. استيراد احدث الاختراعات التكنولوجية الحديثة لرفع مستوى الكفاءة الانتاجية ، فضلا عن تدريب الايدي العاملة لتصبح ماهرة في استخدامها .
٧. تطوير خدمات البنى التحتية التي تعد جزءاً مهما من التكنولوجيا الحديثة لتحقيق الكفاءة الانتاجية وزيادة الفوائد المالية .

١-١- ٦ هجرة الايدي العاملة الزراعية واختلال التوزيع المكاني للقوى العاملة :-

تعاني منطقة الدراسة من تزايد هجرة الفلاحون والقوى العاملة من الاقضية المختلفة إلى مراكز المدن والى الدول الاخرى ، ومن الريف إلى المدينة ، مما يقلل من الكثافة السكانية ويؤثر على طبيعة الاستيطان البشري للسكان في الريف والمدينة وأثر في احداث التنمية المكانية لان هجر الايدي العاملة لمناطقهم يجعل تلك المناطق متخلفة اقتصادياً وليس فيها بوادر لتوطين انشطة اقتصادية يظهر الجدول (٣) اعداد المزارعين في اقضية الأنبار لعام ٢٠١٩م ،اذ وصل مجموعهم الى(٢٤٠٠٠٤) مزارع كان لقضاء الرمادي اعلى نصيب ب(٤٥٣٧) مزارع واقل الأعداد لقضاء الرطبة ب(٢٠) مزارع بسب الهجرة وقلة امكانيات القضاء الاقتصادية

جدول (٣)أعداد المزارعين في أقضية محافظة الأنبار لعام ٢٠١٩م

ت	الوحدة الإدارية	عدد المزارعين
	الرمادي	٤٥٣٧
	الفلوجة	١٨٤١
	هيت	١٠٥٩
	حديثة	٥٤٨
	عنه	٢٨٤
	راوة	٢٠٩
	القائم	٢٨٩٤
	الرطبة	٢٠
	المجموع	٢٤٠٠٠٤

المصدر : جمهورية العراق، وزارة الزراعة، مديرية زراعة محافظة الأنبار، قسم التخطيط، بيانات غير منشورة، لعام ٢٠١٩م .

ولا زالت الهجرة مستمرة ومختلفة الأتجاهات لتنعكس اثارها على التنمية الزراعية والصناعية في المحافظة والبلد ، ولان التصنيع الزراعي يحتاج إلى قوى عاملة كإحدى مقوماته لابد من توفير تلك الايدي العاملة وتهيئتها للعمل التنموي ، للهجرة اسباب كثيرة نذكر منها :-

١- قلة دعم الدولة للنشاط الزراعي كما ذكرنا سابقاً مما ادى إلى تردي الوضع الاقتصادي للمزارعين دفعهم إلى التطلع إلى العمل في المدينة ، وكذلك قبول ابناء المزارعين في الكليات ادى إلى استقرارهم في المدينة التي يدرسون فيها .

٢- قلة اهتمام الدولة بالريف مقارنة بالمدن، مما يدفعهم للعيش في المدينة ذات الخدمات المتقدمة .

٣- نقص الخدمات الحكومية التي يعاني منها ابناء الريف وان وجدت فهي ليست بكفاءتها في المدينة كالخدمات التعليمية والصحية والثقافية والترفيهية ، مما يجعل ابناء الريف يهجرون ريفهم للتوجه إلى المدينة .

٤- ازدادت عملية الهجرة من الريف إلى المدينة بعد العمليات العسكرية والتهجير الذي طال المحافظة لتدمير المزارع والمكائن الزراعية والمرشات التي تركت فيها وعدم كفاية ما لدى المزارعين من اموال لإعادة ما ضاع منهم فتركوا العمل الزراعي واتجهوا إلى المدينة لممارسة الاعمال الحرة .

كل ما سبق يمكن تلافيه بالشكل الاتي : -

١. اهتمام الدولة بالريف والاقضية المتخلفة في كافة المجالات من خلال تجهيزهم بالمتطلبات الزراعية لتحقيق التنمية الزراعية والتي ستكون المفتاح لأنشطة اقتصادية صناعية لها مردود عالي تحقق الاستقرار لأبناء الريف وتستقطبهم وتمنع هجرتهم .
٢. توفير كافة الخدمات التي يحتاجها ابن الريف اسوة بالمدينة ليرتبط بأرضه .
٣. ان تنوع فروع الانتاج الزراعي والصناعي له دوره في امتصاص القوى العاملة ، لاسيما الانشطة غير الاساسية فأن تنمية الانتاج النباتي والحيواني وفروعه المختلفة بإدخال التكنولوجيا المتطورة سيكون جاذباً للعاملين ونفس الوقت رافداً لهم في العمل الصناعي عندما توقع مشاريعها صناعية تستخدم مخرجات العمل الزراعي كمدخلات في الصناعة وبذلك تقل الفوارق بين الريف والمدينة وبين الاقضية التي تعاني خلل في الاستيطان

البشري وتوزيع السكان النشيطين اقتصاديا من الاقضية، فمثلا من الفلوجة والرمادي إلى الاقضية قليلة السكان كالرطبة .

٤. يعد فتح مشاريع زراعية صناعية في اقضية المحافظة وحسب الملائمة المكانية الصناعية اداة فعالة لجذب المزارعين وابنائهم العمل في تلك المشاريع لا نها ترفع من مستوى دخولهم ثم مستواهم المعاشي ، اذ ان التصنيع الزراعي في الريف والاقضية المتخلفة اقتصادياً من شأنه ان يمتص البطالة والبطالة المقنعة الموجودة في منطقة الدراسة كما انها تستقطب خريجي الكليات من ابناء الريف للعمل في المشاريع الصناعية في ريفهم كمهندسين ومدربين وعمال ، وبما ان المشاريع الصناعية تحتاج إلى بنى تحتية كالكهرباء والماء والطرق والمؤسسات الخدمية وغيرها فأنها سوف تخدم المجمع الصناعي وساكني الريف لتقل الفوارق بين الريف والمدينة وبالتالي تقل الهجرة ، فضلا عن تحقيق ما نصبوا اليه وهو التكامل الزراعي – الصناعي .

١-١-٧ ضعف دور السياسة الحكومية :-

تتجسد السياسات الزراعية في مجموعة متكاملة من الاجراءات الادارية والتشريعية والتنفيذية من خلال البرامج التي تتخذها السلطات العامة في الدولة لتحقيق اهداف محددة تتضمنها الخطط التنموية الزراعية ، تختلف السياسات الزراعية بين دولة واخرى لذا تختلف اداء النشاط الزراعي حسب تلك السياسات ، دور وزارة الزراعة والدوائر الزراعية والاجهزة كبير في تحقيق اهداف التنمية الزراعية(٩) بإصدار القوانين والتشريعات وتنفيذها في مجالات عدة كالسياسة السعرية ، التسويق الزراعي ، دور الجمعيات التعاونية والارشاد الزراعي ، رأس المال والتسليف الزراعي وقرارات تجهيز الفلاحين بمستلزمات الزراعة وتطويعها لخدمة المزارعين للنهوض بالنشاط الزراعي ، اتضحت السياسة السعرية من قبل الدولة بضعفها في منطقة الدراسة ، اذ لا تتدخل الدولة الا لتسعير القمح والشعير ، اذ بلغ القمح من (٤٠٠-٧٠٠) الف دينار والشعير إلى (٥٠٠) الف دينار(١٠) ، لكن لا يوجد تسعير لباقي المحاصيل كالخضراوات والفواكه فترتفع تارة وتنخفض تارة اخرى حسب المزارعين وتجار الجملة ليبقى المتضرر الوحيد هو المستهلك ، فتتعرض المحاصيل الزراعية إلى منافسة المحاصيل المستوردة كونها اقل سعراً بسبب عدم وجود تسعيره للانتاج المحلي ، مما تؤدي إلى خسارة الفلاح ولا يوجد للدولة دور في تسهيلات التسويق الزراعي كما ذكرنا ، اما

الجمعيات التعاونية فدورها ضعيف لقلة دعم الدولة لها وتوقف العمل فيها خلال سنوات التهجير والمشاكل التي طرأت عليها بعد ذلك بعدم تعاونها مع مديرية الزراعة في الانبار(١١) ، وانعدام دور المرشدين الزراعين ، اما التسليف الزراعي فالدولة اوجدت مصارف عددها (٨) في محافظة الانبار الجدول(٤) الذي يوضح المؤسسات المصرفية

جدول (٤)الفروع المصرفية الزراعية والمكاتب المصرفية في محافظة الأنبار لعام ٢٠١٨م.

المؤسسة المصرفية	الموقع الجغرافي	الملاحظات
المصرف الزراعي التعاوني	فرع قضاء الرمادي	يشمل طلبات (أجزاء من ريف الرمادي ،والخالدية ،والرطبة)
المصرف الزراعي التعاوني	فرع قضاء الفلوجة	(الفلوجة ،وعامرية الفلوجة)
مكتب الفرات	قضاء الرمادي	(طلبات ريف الرمادي)
مكتب هيت	قضاء هيت	(هيت ،والبغدادي ، وكبيسة)
مكتب حديثة	قضاء حديثة	(حديثة ، وبروانه)
مكتب عنه	قضاء عنه	(عنه ، وراوة)
مكتب القائم	قضاء القائم	(قضاء القائم)
مكتب الكرمة	قضاء الكرمة	(ناحية الكرمة)

المصدر/ عمل الباحثان اعتماداً على: المصرف الزراعي التعاوني، فرع الرمادي، بيانات غير منشورة،٢٠١٨م.

متمثلة بالمصرف الزراعي التعاوني فرع الرمادي وفرع الفلوجة ويخدم الوحدات الادارية فيهما ومكاتب المصرف في (هيت ، حديثة ، عنه ، القائم والكرمة)(١٢)، اذ تقوم باستقبال المعاملات المصرفية ويتم اقرار الصرف والتي توسعت منذ (٢٠٠٨/٨/٣٠م) ولحد عام (٢٠١٤م) ، اذ كانت تخصص سلف زراعية بمبلغ (١٠٠) مليون وحسب نوع المشروع الزراعي نباتي ام حيواني(١٣) الا ان مشاكل عديدة اعترضت ومنعت المزارعين منها الروتين الاداري والمحسوبية وفرض الفائدة على المبلغ من قبل الدولة ، كل هذه المشاكل ادت إلى عزوف اغلب المزارعين عن الاقتراض ليأتي عام (٢٠١٤م) الذي هجر الفلاحون اراضيهم في منطقة الدراسة ولم يتم تفعيل دور المصرف الزراعي في التسليف الزراعي ولحد الان(١٤)

، مما سبق يتضح ان دور السياسة الزراعية ضعيف وغير مشجع لتنشيط العمل الزراعي ، كما ان السياسة الصناعية تتمثل بغياب التخطيط الصناعي وعدم وجود تخطيط صناعي سليم ودعم حكومي لا للصناعات القائمة اصلا ولا برامج تنموية صناعية ، كما ان قلة رأس المال وفلسفة الدولة بعد عام ٢٠٠٣م اضعف المصاريف الصناعية في تقديم القروض المالية، لاسيما في محافظة الانبار ، اذ لا توجد تنمية لمجال الصناعة ضمن مخططات الدولة على الرغم من ان قطاع الصناعة والزراعة هما محور العملية التنموية الاقتصادية ، الا ان الاهتمام بهما لا يصل إلى مستوى الامكانيات الموجودة والمشجعة لقيام تكامل زراعي – صناعي في المحافظة ، لذا ضرورة تصحيح الواقع التنموي الزراعي – الصناعي وكالاتي : –

١. تشريع وتنفيذ القوانين التي تنظم عمل القطاع الزراعي والصناعي بما ترفع من مستواه وباستخدام التخطيط العلمي المدروس .
٢. تفعيل دور دوائر الزراعية في متابعة امور الفلاحين وتقديم العون وتزويدهم بمستلزمات الزراعة .
٣. قيام الدولة بإعطاء تسعيرة موحدة لكل المحاصيل الزراعية لحماية الفلاح والمستهلك .
٤. اظهار دور الجمعيات الزراعية بتوفير التسهيلات للتسويق الزراعي .
٥. تخفيف القيود والشروط التي يفرضها المصرف الزراعي على الفلاحين برفع الفائدة وتكون الاقساط طويلة الامد .
٦. تحقيق نمو متوازن صناعي في محافظة الانبار بتخصيص مبالغ مالية لتوقيع انشطة صناعية فيها .
٧. رفع مستوى الانشطة الصناعية الموجودة فعلاً واقامة انشطة صناعية جديدة ، لاسيما ان المقومات الصناعية موجودة في المحافظة لإقامة مجمعات صناعية تكون المحاصيل الصناعية وغيرها مواد اولية لها فما تجود به المحافظة من تربة خصبة وماء ومناخ ملائم وامكانيات بشرية كفيلة ان تحقق النهضة الصناعية في المناطق المتخلفة صناعياً لتعمل على جذب استثمارات تنموية جديدة وحسب الملائمة المكانيات لإنشاء مجمعات زراعية – صناعية تحقق التكامل الزراعي – الصناعي .

٨. توفير رأس المال لتحقيق التنمية المكانية والتوازن في توزيع الانشطة الصناعية في المحافظة مع الاعفاءات الضريبية .

٩. اعطاء اهمية للقطاع الخاص مع القطاع الحكومي لتطوير النشاط الاقتصادي الزراعي في منطقة الدراسة ، وتوفير القروض المالية بدون فوائد لتحقيق التصنيع الزراعي .

١-١-٨ الزحف العمراني باتجاه الاراضي الزراعية :-

يعد الزحف العمراني على استعمالات الارض الزراعية مشكلة تؤثر سلباً على النشاط الزراعي لاستنزاف مساحات واسعة من الاراضي الصالحة للزراعة والتي هي ثروة البلد لتحقيق التنمية الزراعية ، مما يضعف ويقلل الانتاج الزراعي ويؤثر على الامن الغذائي ، برزت ظاهرة الزحف العمراني بكثرة في منطقة الدراسة ، لاسيما بعد عمليات التهجير ، اذ تم بناء دور سكنية جديدة على الارض الزراعية بعد تدمير البيوت السابقة أو نتيجة للانشطار العائلي وزيادة عدد السكان الطبيعية ، علماً ان مساحة البيت الذي يبنى في الريف (٤٥٠-٥٠٠) م^{٢}، كما ان الحكومة العراقية ولعهود مختلفة تتجه نحو توزيع قطع الاراضي للمواطنين من الاراضي الزراعية وان الامتداد الافقي يأخذ مساحات واسعة لتلافي هذا الخطر يجب ما يأتي :

١. اصدار قانون يمنع التجاوز على استعمالات الارض الزراعية وحمايتها .
٢. منع منح اجازات البناء على الاراضي الزراعية .
٣. ضرورة توعية السكان في الريف بالبناء العمودي لأنه يؤدي إلى استنزاف الاراضي الزراعية .
٤. قيام الدولة ببناء مجمعات سكنية على الاراضي غير صالحة للزراعة .
٥. انشاء المجمعات الزراعية – الصناعية على الاراضي غير الصالحة للزراعة .

١-١-٩ضعف الارشاد الزراعي وقلة دور هيأة البحث والتطوير الصناعي :-

تعد دائرة الارشاد الزراعي من الدوائر الخدمية التعليمية التي تساهم في تنمية القطاع الزراعي من خلال تقديم الخدمات الارشادية الزراعية للفلاحين والمزارعين وتطوير معارفهم ومهاراتهم وتشجيعهم على اعتماد الاساليب العلمية الحديثة وهو حلقة الوصل بين الباحثين العلميين والممارسين للعمليات الزراعية[١٥]

للإرشاد الزراعي دور في خدمة النشاط الزراعية ، الا أن دوره في منطقة الدراسة ضعيف ولم يصل إلى ما نصبوا اليه من تطوير للطرق الزراعية واستخدام الاساليب العلمية فيه ، أعتمد المزارعين على خبراتهم وما توارثوه من اساليب زراعية قديمة كما ان دور هيئة البحث والتطوير الصناعي ضعيف مع انها تأسست عام ١٩٩٤م وهي الجهة المسؤولة في وزارة الصناعة والمعادن والتي تعني بالبحث العلمي والتطوير الصناعي (اعداد الخطط البحثية ومتابعة تنفيذها) في المراكز البحثية التابعة لها وبمختلف التخصصات والمراكز(١٦)، عمل الهيأة روتيني ، لا سيما بعد عام ٢٠٠٣م ، اذ لم يشهد أي تعاون لتحقيق زيادة بالإنتاج الصناعي أو اجراء بحوث لإيضاح دور القوى العاملة أو اعتماد التكنولوجيا الصناعية الحديثة لتحقيق التنمية الصناعية في محافظات العراق عموماً ، ومنطقة الدراسة خاصة ، فنلاحظ ان الصناعة تراجعت في الاعوام السابقة ولم تتم عملية تحديث للقديم منها ولم نشهد توقيع ما هو جديد من نشاط صناعي ، وتجدر الاشارة إلى ان لكل من دائرة الارشاد الزراعي وهيأة البحث والتطوير الصناعي في العراق الاهداف الاتية :-

أولاً : اهداف دائرة الارشاد الزراعي (١٧):-

١. اعداد البرامج الزراعية المختلفة ونشرها بوسائل الاتصال الجماهيري المرئية والمسموعة لتوعية وارشاد الفلاحين وحثهم على اعتماد الاساليب العلمية في ممارسة العمل الزراعي.
٢. تنفيذ الدورات التدريبية الزراعية للفلاحين بموجب خطط تعد وتنفذ في المراكز التدريبية التابعة للهيئة .
٣. تعزيز وتطوير العلاقة مع مراكز البحوث الزراعية في الجامعات والكليات الزراعية ورفد الارشاد الزراعي بنتائج البحوث لمعالجة المشاكل ونشر النتائج وايصالها للمزارعين وتوعيتهم .

ثانياً / اهداف هيأة البحث والتطوير الصناعي (١٨):-

١. اعداد ومتابعة تنفيذ الخطط البحثية لشركات الوزارة والمراكز البحثية التابعة لها .
٢. تقييم البحوث المنجزة واعتماد الجيد منها في اصدار مجلد سنوي .
٣. تقديم الاسناد الفني والاستشارات العلمية للشركات الانتاجية في البلد .
٤. تنشيط التعاون العلمي مع الجامعات العراقية لغرض المشاركة في حل المشاكل الصناعية العليا أو من خلال فرق عمل مشتركة .

٥. تنشيط التعاون العلمي والفني مع المؤسسات العراقية والعربية والعالمية .
٦. عقد ندوات وورش عمل ومؤتمرات علمية في مجالات عمل الوزارة .

الا انه لم ترى أي من المهام والاهداف السابقة الذكر على الواقع ،لذا فهناك مقترحات وتوجيهات مستقبلية يطرحها الباحثان في مجال الارشاد الزراعي وتطوير كافة القوى العاملة في الزراعة وكالاتي : –

١. تدريب المزارعين : تنظيم دورة زراعية يختار فيها (١٠) مزارعين من كل قضاء ثم يتم تدريبهم على اعمال الزراعة ابتداء من حراثة الارض ثم تسويتها وتحضير البذور وبذرها وعملية مراقبة نمو النبات وكيفية مكافحة الآفات وغيرها من العمليات إلى نضج المحصول وجمعه ، ثم يقوموا هؤلاء المزارعين العشر بنقل ما تعلموه من اعمال الزراعية وكافة المعلومات إلى فلاحي ومزارعي مناطقهم .
٢. تدريب المرشدين الزراعيين : من خلال قيامهم ما يلي :–

أ) زيارات دورية من قبل المختصين لمزارع عديدة تختار بصورة عشوائية من كل قضاء في منطقة الدراسة وتدوين الملاحظات والاخذ بالتوجيهات .
ب) تنظيم منهاج لانتاجية المحاصيل الزراعية المختلفة لمعرفة مدى تقدم الفلاح ايجاباً ام سلباً لتعزيز روح المنافسة بين المزارعين .
ت) تتم عملية اختيار المرشد الزراعي حسب صفات منها ان يكون نشأته ريفية لأنه أكثر تعلقاً بالعمل الزراعي ويكون ملماً بكافة الامور العلمية والفنية ولديه القدرة على اتخاذ القرار الحاسم .

٣. فتح مراكز بحوث علمية لتطوير البحوث العلمية الزراعية ، والتي تخص كافة المحاصيل ، لا سيما المحاصيل الصناعية ودورها كمواد خام للتصنيع الزراعي ، ورفع التقارير واراء المزارعين إلى الجهات المختصة في سبيل انشاء مجمعات زراعية – صناعية تخدم التنمية الزراعية .

اكدت الدراسة الميدانية لمنطقة الدراسة بأن هناك رغبة لدى المزارعين بنسبة (٦١%) من عينة الدراسة لأنشاء ، مجمع زراعي – صناعي يستثمر محاصيلهم الصناعية كمواد خام لما له من اثر في تنشيط العملية الزراعية الصناعية في محافظة الانبار ، لا سيما انها تعاني من

معوقات في الصناعة والتصنيع والزراعي ، والتي يمكن معالجتها بالمقترحات التنموية كرؤية مستقبلية لتطوير التصنيع ، لا سيما التصنيع الزراعي وكالاتي : -

١. ضرورة التعاون ما بين مراكز البحوث العلمية والجامعات وهيأة البحث والتطوير الصناعي بشكل واقعي وجدي لرفع الكفاءة الانتاجية والوصول إلى اخر المستجدات العلمية في مجال التنمية الصناعية .
٢. ادخال الابتكارات والمخترعات التكنولوجية الحديثة في الصناعة العراقية لتنميتها ورفع كفاءتها .
٣. تنظيم دورات تدريبية للقوى العاملة في مجال الصناعة للرفع من مستواهم ومهاراتهم وتأهلهم للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة .
٤. فتح مراكز لتدريب الايدي العاملة الصناعية والتي يمكن رفدها بآخر الاساليب العلمية في مجال الصناعة والتصنيع الزراعي .
٥. تقديم الاقتراحات وخطة عمل منظمة إلى وزارة الزراعة لتنمية المحافظات المتخلفة صناعياً في العراق، لاسيما محافظة الانبار التي تجود فيها الامكانيات الطبيعية والبشرية كعوامل ومقومات لأنشاء صناعة متطورة في حالة استخدام التكنولوجيا الحديثة وتنظيم رأس مال يفي بالغرض ومنها التصنيع الزراعي وتوقيعه في اقضية المحافظة ليكون رافداً للتنمية الصناعية في منطقة الدراسة وحسب الملائمة المكانية .

١-١-١٠ مشكلة تخلف خدمات البنى التحتية : -

تحتاج الانشطة الاقتصادية الزراعية والصناعية إلى خدمات البنى التحتية والتي تشمل الطرق ووسائل النقل والماء والطاقة ، وبما اننا ناقشنا مشاكل الطرق والماء وطرحنا الحلول فسوف نركز هنا على الطاقة التي تشمل الطاقة الكهربائية والتي تحتاجها الزراعة في تشغيل مضخات الماء وغيرها كما ان الطاقة احدى مقومات قيام الصناعة ، تعاني منطقة الدراسة من نقص في الطاقة الكهربائية ، مما يؤثر على النشاطين الزراعي والصناعي بالرغم من وجود المحطة الكهرومائية في سد حديثة ، الا انها تواجه مشاكل عديدة اثرت على النشاط الصناعي ، مما اوقف بعض المشاريع الصناعية المقامة وتمثل عائق امام توطين انشطة جديدة ، وبالتالي لا يمكن ان تتم تنمية صناعية دون الطاقة الكهربائية فلا بد من توجهات مستقبلية لحل المشكلة وكالاتي :

١. الاهتمام بمحطة كهرباء حديثة بتطويرها وتوفير المياه اللازمة لها .
٢. استخدام المحطات الكهربائية الحرارية لتزويد الانشطة الزراعية والصناعية بالطاقة اللازمة، ولتكون مهيأة لتوفير نشاط زراعي– صناعي يحقق التكامل الزراعي – الصناعي .
٣. ايصال الطاقة الكهربائية إلى اماكن تفتقر اليها بالرغم من غناها بمؤهلات مهمة تكون نقطة استقطاب للصناعات .
٤. توفير المولدات الكهربائية للمنشآت الصناعية وحل مشكلة الوقود الذي تشغل به المولدات بإعطاء حصة شهرية دورية لأصحاب المنشآت الصناعية وبأسعار مناسبة لتستمر مراحل الانتاج الصناعي بصورة منتظمة .
٥. لصعوبة ايصال الطاقة الكهربائية والانقطاع المستمر لها فالأفضل استخدام الطاقة البديلة كالطاقة الشمسية والرياح ، علما ان منطقة الدراسة تمتاز بوجود سطوع شمسي ورياح كتشغيل مضخمات المياه وبالإمكان استخدامها في التصنيع كطاقة بديلة كونها غير ملوثة وموجودة باستمرار وقليلة الاخطار .

– النتائج:–

يتضح مما سبق ذكره ان محافظة الانبار بأقضيتها فيها من الامكانيات، مما تؤهلها لتحقيق تنمية اقتصادية زراعية – صناعية فيها تؤدي إلى تكامل زراعي – صناعي ، اذ ان موقعها ومساحتها الكبيرة ادى إلى تنوع الترب فيها ووجود الاراضي الصالحة للزراعة ، فضلا عن المناخ الملائم والموارد المائية (نهر الفرات والمياه الجوفية) التي تعد مقومات مهمة لنجاح النشاط الزراعي فيها وتوفير المواد الاولية الزراعية الخام للتصنيع الزراعي ، كما ان العوامل البشرية كالأيدي العاملة تتوافر بأعداد تكفي في الزراعة في حال (جذبها للعمل الزراعي وايقاف هجرتها الى المدن بتوفير فرص العمل لها)، الا انها تحتاج إلى التدريب والخبرة لتصبح رافداً للقوى العاملة في الصناعة ، ويحقق ذلك من خلال الدورات التدريبية والارشاد ليكونوا ايدي عاملة ماهرة سواء في الزراعة ام الصناعة ليأتي دور السياسة الحكومية التي توظف طاقتها في استثمار كل المؤهلات التنموية الموجودة في منطقة الدراسة بالتخطيط العلمي السليم وتأهيل تلك الامكانيات لتحقيق التنمية الزراعية – الصناعية عن طريق التكامل

الزراعي – الصناعي وحسب الملائمة المكانية وبإزالة كل محددات التنمية الصناعية وتحقيق التوزان ضمن اقضية المحافظة .

-الاستنتاجات:-

خرج البحث بعد الدراسة والتحليل الى مجموعة استنتاجات هي:-

١- تراجع لزراعة المحاصيل الصناعية في محافظة الأنبار وعدم الاهتمام بها كمادة خام في التصنيع الزراعي نتيجة لمجموعة معوقات.

٢- تعاني الموارد المائية في المحافظة من مشاكل لان استغلال مياه نهر الفرات في الزراعة غير عقلانية اثر على الاراضي الصالحة للزراعة فالري السيحي مع ارتفاع درجات الحرارة ادى إلى تراكم الاملاح كما في اراضي قضاء الرمادي والفلوجة ، كما ان سوء ادارة شبكات الري وقدمها وتكسرها وعدم تبطينها وكونها مكشوفة اثر سلبياً على وصول المياه إلى الاراضي الزراعية ،اما المياه الجوفية لها اهمية كونها موجودة في منطقة الدراسية الأ انها غير مستغلة بالصورة العلمية.

٣-ظهور وترسب الاملاح في التربة له مخاطر على الإنتاج الزراعي ، تختلف نسب التملح بين قضاء وآخر وصلت نسبة الاراضي المملحة في منطقة الدراسة إلى (٥%)من مساحة الاراضي الصالحة للزراعة كما في اراضي قضاء الرطبة وعنة .

٤- قلة الاهتمام بالنشاط الزراعي في منطقة الدراسة ادى إلى قلة في الانتاج الزراعي ، لاسيما انواع المحاصيل الصناعية والتركيز على انواع تحتاجها الدولة كالقمح والشعير.

٥- يواجه المزارعون صعوبات في عملية النقل والتسويق للمحاصيل الزراعية إلى مراكز التسوق ، لاسيما بعد الاضرار التي طالت شبكات النقل داخل الاقضية وخارجها متمثلة بالطرق الثانوية والمحلية والريفية بعد العمليات العسكرية منذ عام ٢٠١٤م والتي لازالت اثارها لحد الان.

٦- تحتاج الزراعة الى ادخال تقنيات حديثة واستخدام الاساليب العلمية فيها لتوفير مردود انتاجي عالي وان من أهم متطلبات تحقيق نجاح النشاط الصناعي توافر تكنولوجيا حديثة ومتطورة ، الا ان النشاطين في منطقة الدراسة يقل فيهما استخدام التقنيات الحديثة.

٧-تعاني منطقة الدراسة من تزايد هجرة الفلاحون والقوى العاملة من الاقضية المختلفة إلى مراكز المدن والى الدول الاخرى ، ومن الريف إلى المدينة ، مما يقلل من الكثافة السكانية

ويؤثر على طبيعة الاستيطان البشري للسكان في الريف والمدينة وأثر في احداث التنمية المكانية .

٨-دور السياسة الزراعية ضعيف وغير مشجع لتنشيط العمل الزراعي ، كما ان السياسة الصناعية تتمثل بغياب التخطيط الصناعي وعدم وجود تخطيط صناعي سليم ودعم حكومي لا للصناعات القائمة اصلا ولا برامج تنموية صناعية مستقبلية.

٩- يعد الزحف العمراني على استعمالات الارض الزراعية مشكلة تؤثر سلباً على النشاط الزراعي لاستنزاف مساحات واسعة من الاراضي الصالحة للزراعة والتي هي ثروة البلد لتحقيق التنمية الزراعية.

١٠- للإرشاد الزراعي دور في خدمة النشاط الزراعي ، الا أن دوره في منطقة الدراسة ضعيف ولم يصل إلى ما نصبوا اليه من تطوير للطرائق الزراعية واستخدام الاساليب العلمية فيه ، كما ان دور هيئة البحث والتطوير الصناعي لم يشهد أي تعاون منها لتحقيق زيادة بالإنتاج الصناعي أو اجراء بحوث لإيضاح دور القوى العاملة أو اعتماد التكنولوجيا الصناعية الحديثة لتحقيق التنمية الصناعية في محافظات العراق عموماً ، ومنطقة الدراسة خاصة ، فنلاحظ ان الصناعة تراجعت في الاعوام السابقة ولم تتم عملية تحديث للقديم منها ولم نشهد توقيع ما هو جديد.

١١- تعاني منطقة الدراسة من نقص في الطاقة الكهربائية ، مما يؤثر على النشاطين الزراعي والصناعي .

-التوصيات:-

يوصي البحث بالأتي:-

١- اتباع التقنيات الحديثة في الري (الرش والتنقيط) للمحافظة على كميات المياه المستهلكة وترشيد استهلاكها ولتقليل نسبة الملوحة في التربة واستغلال المياه الجوفية باستخدام الطرق العلمية.

٢- اجراء غسل للتربة المتملحة وذلك باغداقها بالماء لفترات طويلة حتى تذوب الاملاح ثم تسحب المياه المالحة إلى مبازل الصرف .

٣- ضرورة التوسع في زراعة المحاصيل المختلفة في كافة اقضية المحافظة وحسب طبيعة كل قضاء لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتزويد الصناعة بالمواد الاولية الزراعية التي تجود فيها

منطقة الدراسة والتي هي احدى مقومات الصناعة ، لا سيما التصنيع الزراعي لتحقيق التكامل الزراعي–الصناعي.

٤–تسهيل عمليات التسويق الزراعي من خلال انشاء طرق جديدة وصيانة القديمة منها .

٥– يجب استخدام التقانات الحديثة وادخالها في النشاطين الزراعي والصناعي لما لها من دور في زيادة الإنتاج.

٦–ضرورة فتح مشاريع زراعية صناعية في اقضية المحافظة وحسب الملائمة المكانية الصناعية لأنها ستكون اداة فعالة لجذب المزارعين وابنائهم للعمل في تلك المشاريع والتي ترفع من مستوى دخولهم ثم مستواهم المعاشي وتمنع هجرتهم .

٧– قيام الدولة بمساعدة الفلاحين بتجهيزهم بما تحتاجه العملية الزراعية وتوفير الأموال اللازمة لذلك والاهتمام بالخطط التنموية التي تترجم سياسة الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية الزراعية والصناعية.

٨ منع التجاوزات على الاراضي الزراعية بإصدار قوانين تمنع البناء بكل انواعه على اي ارض صالحة للزراعة لمنع الزحف العمراني الذي اكل الكثير من الأراضي الزراعية.

٩–تفعيل دور ونشاط الإرشاد الزراعي ودور هيأة البحث والتطوير الصناعي بتطوير الخطط الإرشادية ومتابعة القطاعين الزراعي والصناعي .

١٠ – تحسين وتجديد البنى التحتية كافة بما فيها من كهرباء ومياه وطرق.....الخ لدورها الفعال في استمرار العمل في القطاعين .

الاحالات :–

١– محمد أحمد خليل أبراهيم ، تنمية الموارد المائية في الوطن العربي ، ط١ ،دار الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٥م.

٢– رواء تركي يونس الطويل ، مخاطر الامن المائي العربي خيرات التنمية المائية للقرن الواحد والعشرين ، ط١ ،دار زهران للنشر ، عمان ، ٢٠٠٩م.

٣–انور مهدي صالح ، مقترح لتنمية إقليم الشامية حصيبة الغربية (انطلاقة لإعمار الصحراء) ، مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد ، بغداد٢٠١٠م.

٤–جامعة الدول العربية ، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة (آكساد) ، دراسات حوض الحماد ، الموارد الطبيعية والبشرية ، ط٢ ، دمشق ، ٢٠٠١ م.

٥-خالد اكبر عبد الله ، استعمالات الاراضي الزراعية في قضاء أبي غريب ، اطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية التربية البنات ، ٢٠٠٦ م .
٦-وزارة الزراعة ، مديرية زراعة محافظة الانبار ، قسم التخطيط ، بياناتغير منشورة لعام ٢٠١٩ م .
٧- بدرية عبد الله رشيد ، تغير التركيب المحصولي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢) دراسة جغرافية تحليلية ، قسم الجغرافية ، جامعة ام القرى ، معهد البحوث العلمية ، السعودية ، ٢٠١٨ م.
٨- الدراسة الميدانية التي اجريت بتاريخ (٢٠١٩/١٢/٥م - ٢٠٢٠/٣/٣٠م) .
٩-منذر الحاج ، السياسات الزراعية ، دراسات نظرية ، جامعة حماة كلية الهندسة الزراعية ، قسم الاقتصاد الزراعي ، سوريا ، ٢٠١٩م
١٠- الدراسة الميدانية لسايلو الرمادي بتاريخ ٢٠٢٠/١/١م .
١١-الدراسة الميدانية التي اجريت بتاريخ (٢٠١٩/١٢/٥ إلى ٢٠٢٠/٣/٣٠م) .
١٢- المصرف الزراعي التعاوني ، فرع الرمادي ، بيانات غير منشورة لعام ٢٠١٢م .
١٣- الدراسة الميدانية التي اجريت بتاريخ (٢٠١٩/١٢/٥م إلى ٢٠٢٠/٣/٣٠م) .
١٤- مقابلة مع المزارع حسن عبد الوهاب ، بتاريخ ٢٠٢٠/١/١م .
١٥- دائرة الارشاد والتدريب الزراعي، دراسة منشورة على، www.zeraa.gov.iq ٢٠٢٠م. ١٦- هيأة البحث والتطوير الصناعي ، دراسة منشورة علىwww.industry.gov.iq ،
٢٠٢٠ م .
١٧-. دائرة الارشاد والتدريب الزراعي، مصدر سابق .
١٨- هيأة البحث والتطوير الصناعي ، مصدر سابق.

ملحق(١)استمارة الدراسة الميدانية

الخاصة بالبحث الموسوم(معوقات التكامل الزراعي- الصناعي ورؤية مستقبلية باتجاه طرح الحلول لها في محافظة الانبار)

اخي المواطن الكريم

يرجى تعاونكم معنا في الاجابة على الاسئلة الواردة في الاستمارة وهي لغرض البحث العلمي فقط. مع جزيل الشكر والاحترام.....

المشرف	طالب الدكتوراه
أ.د. صبحي أحمد الدليمي	عبد السلام عارف عبد الرزاق

١- اسم المنطقة التي تسكن فيها .....

٢- عدد افراد الأسرة ..... عدد الذكور..... عدد الاناث .....

٣- مهنة رب الأسرة .....

٤- التحصيل العلمي لرب الأسرة .....

٥- ما مساحة الأرض الزراعية التي تمتلكها. ؟( ) دونم

٦- ما طريقة الرَّيّ المستخدمة ..؟ التنقيط ( ) الواسطة ( ) الرش ( ) سيحي ( )

٧- ما نوع السماد المستخدم .؟ عضوي ( ) كيميائي ( ) الاثنين ( )

٨- من اين تشتري البذور المحسنة .؟ شعبة الزراعية ( ) الأسواق التجارية ( ) لاتهتم بنوعية البذور( )

٩- هل تستخدم المبيدات الحشرية .؟ نعم ( ) لا ( )

١٠- ما نوع حيازة الأرض ؟.....

١١-هل تفرض الدولة كسياسة زراعية نوع المحصول الصناعي الذي يزرع في المحافظة؟.....

١٢-هل حصلت على قرض زراعي ؟ نعم ( ) لا ( ) وإذا كان (لا) لماذا؟ ما أسباب عدم أخذ القرض الزراعي ؟.....

١٣- ما الغرض من هجرة المزارعين إلى المدينة ؟.....

١٤- هل انت عضو في الجمعية الزراعية ؟ نعم ( ) لا ( )

١٥- هل تقدم الجمعية الزراعية خدماتها للمزارعين ؟.....

١٦- إلى أي جهة تقوم بتسويق المحاصيل الزراعي؟.....

١٧- ما رأيك بأنشاء معمل او مجمع زراعي _ صناعي لتصنيع الزيوت؟.....

English Reference

- Ibrahim, M. A. Kh. Development of Water Resources in the Arab World. 1st edition, Dar Al-Kutub, Cairo, 2005.
- Al-Taweel, R. T. Y. The Threats of Arab Water Security, The Bounties of Water Development for the Twenty-First Century. 1st Edition, Zahran Publishing House, Amman, 2009.

- Saleh, A. M. Proposal for the development of the Alshamiah region, Husayba al-Gharbiya (a launch for the reconstruction of the desert). Journal of the College of Arts, University of Baghdad, Baghdad 2010.
- League of Arab States. Arab Center for the Studies of Arid Zones and Dry Lands (ACSAD), Hammad Basin Studies. Natural and Human Resources, 2nd edition, Damascus, 2001.
- Abdullah, Kh. A. Agricultural Land Uses in Abu Ghraib District. Unpublished Doctoral dissertation. University of Baghdad, College of Education for women, 2006.
- Ministry of Agriculture, Directorate of Agriculture in Anbar Governorate. Planning Department, unpublished data for the year 2019.
- Rashid, B. A. Cropping structure change in the Kingdom of Saudi Arabia during the period (2000-2012) analytical geographical study. Department of Geography, Umm Al-Qura University, Scientific Research Institute, Saudi Arabia, 2018 AD.
- The field study conducted on (5/12/2019 AD - 30/3/2020 AD).
- Al-Hajj, M. Agricultural Policies, Theoretical Studies. University of Hama, Faculty of Agricultural Engineering, Department of Agricultural Economics, Syria, 2019.
- The field study of Silo Al-Ramadi on 1/1/2020 AD.
- The field study conducted on (12/5/2019 to 3/30/2020 AD(.
- The Agricultural Cooperative Bank. Al-Ramadi Branch, unpublished data for the year 2012.
- The field study conducted on (5/12/2019 AD to 30/3/2020 AD(.
- An interview with the farmer, Hassan Abdel-Wahhab, on 1/1/2020.
- The Agricultural Extension and Training Department, a published study on, www.zeraa.gov.iq. 2020.
- Industrial Research and Development Authority, a published study on www.industry.gov.iq. 2020.
- Ibid. Agricultural Extension and Training Department.
- Industrial Research and Development Authority.